

بيان صحفي

لا يزال التعامل بالربا سارياً في بنوك اليمن بدلاً من إيقافه

عاد الحديث عن الربا والتعاملات الربوية في بنوك اليمن إلى صفحات صحيفة الثورة مجدداً، فقد جاء في عددها ٢١٢٧٨ الصادر يوم الثلاثاء ١ شعبان ١٤٤٤ هـ الموافق ٢٠٢٣/٠٢/٢١ م: "وانطلاقاً من المسؤولية الإيمانية والوطنية هناك توجهات كبيرة في اليمن على مستوى القيادة الثورية والاقتصادية للحد من التعاملات الربوية في البنوك والمصارف والتعاملات المالية".

فبعد تسع سنوات من إمساك الحوثيين زمام الأمر في صنعاء لا يزالون يتعاملون بالربا أخذاً وعطاءً، وفق النظام الرأسمالي الذي يتعاملون به كغيرهم من حكام بلاد المسلمين رغم كيلهم كل التهم للنظام الرأسمالي وفساده صباحاً ومساءً! ولا يجاوز منعه سوى كلامهم في محاضراتهم ودوراتهم الثقافية! فمجل كلامهم "إننا بحاجة إلى معالجة مشكلة من أخطر وأسوأ المشاكل الاقتصادية المدمرة والكارثية المتمثلة بالربا.."، وقيام البنك المركزي والوسط الاقتصادي ودائرة الإفتاء بإصلاحات وإجراءات لإيقاف التعاملات الربوية، كما جاء على لسان هاشم إسماعيل محافظ البنك المركزي "أن البنك أوقف ما يقارب ٧٠% من كتلة الدين العام عن التعاملات الربوية ولم يتبق إلا ٣٠%"، ولو سلمنا جدلاً بتقليص التعاملات الربوية في البنوك والمصارف داخل اليمن، فهل سيتم إيقاف التعاملات الربوية في الدين الخارجي من البنوك والصناديق الإقليمية والدولية، والتي على رأسها البنك وصندوق النقد الدوليان؟

إن التعاملات الربوية بجميع أنواعها وأشكالها لا تتوقف بالتدرج، فالتدرج في تطبيق الإسلام، وذلك بتطبيق جزء وترك جزء آخر، لا يجوز شرعاً، وأدلة ذلك قطعية الثبوت، قطعية الدلالة، كما يتضح في قوله تعالى: ﴿وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾. وقد رفض النبي الكريم ﷺ دعوات زعماء قريش له بالتنازل ولو عن القليل من أحكام الله. كذلك هو الحال في حرمة الربا والتعامل به؛ فلا تدرج فيه، لقوله سبحانه وتعالى في محكم كتابه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾، وإنما يُمنع التزاماً لأمر الله مباشرةً، وذلك بخلع النظام الاقتصادي الرأسمالي برمته بدءاً من تعريف المشكلة الاقتصادية وانتهاءً بالمعالجات الاقتصادية، وتطبيق أحكام الإسلام في كل مجالات الحياة، التي نعلم تمام العلم بأن حكومتي صنعاء وعدن لن يجروا على اتخاذ قرار تطبيق الإسلام؛ لأن القرار ليس بأيديهم، لأنهم ليسوا إلا عملاء ووكلاء للغرب الكافر في تطبيق الأنظمة الرأسمالية منذ زمن ليس بقريب. مع أن إيقاف التعامل بالربا لا يعني أنهم طبقوا الإسلام، لأن تطبيق الإسلام لا يكون إلا دفعة واحدة وفي جميع مجالات الحياة.

إن أصحاب فكرة التدرج في تطبيق الشريعة هم الملاذ الأخير لدول الكفر الكبرى لتقديمهم للأمة بعد سقوط الأئمة عن الوجوه التي كانت من العلمانيين بعد أن أصبح أهم مطلب للأمة تطبيق الإسلام، فعن طريق هذه الفكرة الخبيثة يطمئن المسلمون أن الحكم قد أصبح بأيدي أمينة تريد الإسلام لأن مظهرها إسلامي! لذلك ففكرة التدرج باطلة، والتغيير التدريجي لن يؤدي أبداً إلى التغيير المنشود، وإن التغيير الحقيقي لن يكون إلا بالتغيير الجذري الشامل الكامل، وهذا لن يكون إلا في ظل الخلافة التي تطبق الإسلام نظاماً ودستوراً للحياة؛ وإن حزب التحرير لا يقول بهذا الحل تحليلاً بالخيال بل يعمل ليل نهار بين الأمة ومعها وقد أعد العدة لذلك، ومنها منهج كامل للدولة بدايةً من مشروع دستور دولة الخلافة الذي يحتوي على أحكام الدولة المستنبطة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وبقوة الدليل. نسأله جل وعلا أن نكون من شهودها وجنودها.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية اليمن